قطاع الأعمال العام: المشكلة والعلاج من منظور واقعى

أ.د. مختار خطاب*

مقـدمة

واكب تبني مصر سياسة "التصنيع الحكومي"في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أن سيطرت الدولة علي ملكية وإدارة الإستثمارات وانتهجت أسلوب التخطيط شبه المركزي وأجرت تأميمات واسعة النطاق للشركات الأجنبية والمصرية في إطار توزيع الثروة والدخل في المجتمع المصري. ولكي تنجح تجربة " التصنيع الحكومي " فرضت الدولة سياسات وإجراءات حمائية مانعة لصالح الصناعات والأنشطة الانتاجية الحكومية القائمة والوليدة وساد نموذج اقتصادي يمكن وصفة بأنة نموذج " رأسمالية الدولة الاحتكارية " والذي وصف اصطلاحا بالنظام الاشتراكي. وحقق نموذج الاقتصاد المغلق نجاحاً لا يجب إنكاره في التنمية الاقتصادية والتصنيع خلال ٥ – ٦ سنوات (١٩٦١–١٩٦٧). وخلال فترة الاعداد للحرب استمر النمو بالدفع الذاتي وبعد أن تحقق نصر أكتوبر ٧٣ حتى نهاية السبعينيات.

ولأسباب كثيرة ومعقدة، معظمها أسباب سياسية، تم هجر سياسة التصنيع الحكومي والتخطيط شبه المركزي وتبني سياسة التحول إلي اقتصاد السوق في عام ١٩٧٤ تحت مسمي سياسة الانفتاح (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤)، وأنشئت المنطقة الحرة ببورسعيد، وأصبح تأسيس الشركات الخاصة المملوكة للمصريين أو للمصريين والأجانب أو فيما بعد للأجانب بالكامل متاحا ومرحبا به. ومنذ ذلك التاريخ بدأت تظهر علي الساحة الاقتصادية المصرية، ولأول مرة منذ بداية الستينيات، شركات خاصة تنتج سلعا متنافسة مع إنتاج الشركات الحكومية. كما أدي دخول السلع

* أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ بكلية الزراعه، جامعة القاهرة،ووزير قطاع الاعمال السابق.

من المنطقة الحرة ببورسعيد، وفيما بعد أدى تحرير الواردات، بتخفيض معدلات الحماية الجمركية، إلى احتدام المنافسة بين منتجات شركات الدولة وكل من منتجات الشركات الخاصة والمنتجات الأجنبية المستوردة والمهربة.

اتسمت عملية نمو المنافسة المشار إليها بالبطء الشديد لمدة تقترب من ١٥عاماً (١٩٧٥ – ١٩٩٠) ويعزي ذلك لأسباب كثيرة أهمها تردد النظام السياسي آنذاك في حسم التوجه لإقتصاد السوق تحت تأثير التأييد الشعبي القوي والكامن لتجربة الستينيات وما يتضمنه من عدم الحماس لتأييد الرأسمالية.

وقد أدي هذا البطء والتردد الطويل إلى آثار وخيمة علي الإقتصاد المصري، وأصبح من الصعب توصيف طبيعة النظام الاقتصادى المصرى، هل هو نظام تقوده آليات السوق الحرة، أم هو نظام لايزال يغلب عليه طابع التدخل الحكومي والحماية؟. وقد ظهرت نتائج هذه الازدواجية والتردد في ضعف معدلات النمو وفي عدم قدرة مصر علي خدمة ديونها الخارجية عام ١٩٨٧، ولجوئها إلي نادي باريس لجدولة ديونها (الجدولة الأولي). وظهرت قناعة لدي قادة البلاد السياسيين آنذاك بضرورة إجراء إصلاحات إقتصادية عميقة كانت بمثابة دعوة لحسم هذا التردد والانحياز بصورة أكثر جدية لاقتصاد تقوده آليات السوق.

وكان الهدف هو زيادة القدرة علي التكيف مع المناخ الاقتصادي والسياسي الجديد علي الصعيد العالمي خصوصاً وقد إنتهت مرحلة العالمية (بسقوط الإتحاد السوفييتي) وبدأت مرحلة العولمة بإنفراد الدول الصناعية (الرأسمالية) المتقدمة بزعامة الولايات المتحده بقيادة النظام ذى القطب الكونى الجديد الواحد.

لم ينجح اتفاق ١٩٨٧ مع دول نادي باريس في حل مشكلة الدين الخارجى، وسعت مصر إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الإقتصادي عام ١٩٩١ بإتفاق مع صندوق النقد الدولي. إحتوي هذا الاتفاق علي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تؤدي في النهاية إلى تخفيف الطبيعة

الإحتكارية وزيادة التنافسية في الاقتصاد المصرى عن طريق تقليل وتقليص دور الدولة سواء الخدمي أو الإنتاجي. وقد إحتوي البرنامج علي مجموعة كبيرة من السياسات والإجراءات أهمها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيض عدد العاملين بالجهاز الاداري للدولة وتحويل الشركات المنتجة للسلع والخدمات إلى القطاع الخاص (الخصخصة). وتحرير الأسعار من قيود التسعير الجبري وتخفيض الدعم وتحرير الزراعة من كثير من القيود وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتحرير مدار لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومنح فرص أوسع للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية.

وبموجب هذه الإجراءات بدأ الإقتصاد المصري ينتقل من حالة التردد بين التخطيط وأليات السوق إلي مرحلة جديدة أكثر وضوحا وتقدماً (نسبياً) في التحول إلي آليات السوق بما تستلزمه (بالضرورة) من فتح أبواب المنافسة علي مصراعيها بين منتجات المشروعات والإستثمارات الحكومية ومنتجات الإستثمارات التي يضخها القطاع الخاص والمنافسه مع السلع المستوردة.

شملت عمليات التحرير والإصلاح التي نفذت في الاقتصاد المصري في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي (١٩٩١) إعادة هيكلة ٣١٤ شركة مملوكة للدولة بالكامل وزعت فى البداية بين ١٧ شركة قابضة، تعمل تحت مظلة وزارة واحدة، أنشئت لأول مرة، هي وزارة قطاع الأعمال العام، وحلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام التي كانت تتبع عدداً كبيراً من الوزارات. حملت الشركات القابضة أسماء أنشطة نوعية كالقابضة للصناعات الهندسية، والقابضة للصناعات الكيماوية والقابضة للتشييد وغيرها، إلا أن معظم هذه الشركات القابضة تملكت بعض الشركات التابعة التي تعمل في أنشطة لا تنتمي إلي تخصصها النوعي، غير أن السمة الرئيسية كانت تنحوا ناحية الهياكل (الَمحافِظ°) النوعية. والملاحظ أن هذه الشركات تنتج سلعاً كثيرة ومتنوعة، وخدمات تباع في الأسواق (نقل، خدمات ملاحية، فنادق وسياحة، سينما.....إلخ). وبغض النظر عن طبيعة النظام الإقتصادي، إشتراكي أو إقتصاد حر، فإن من يدقق النظر في طبيعة الأنشطة

الإنتاجية لهذه الشركات سوف يجد أن من بينها شركات تمارس أنشطة ذات طبيعة إحتكارية وأخري ذات طبيعية تنافسية ولو بدرجات متفاوتة، وقد ترتب علي ذلك نتائج ذات دلالة هامة بالنسبة لأداء هذه الشركات في ظل التحرير الاقتصادي. وقبل أن نشرع فى عرض وتحليل " مأزق " قطاع الأعمال العام الذي لايخفي علي أحد، نجد من اللائق أن نوضح أننا لن نهتم بعرض مشكلات قطاع الأعمال العام علي المستوي الجزئي، أي علي مستوي الشركات مثل مشكلات تقادم الآلات وتقادم التكنولوجيات وإختلال وضعف الهياكل التمويلية وضعف قدرات الإدارة، وضعف مهارات العاملين وزيادة عدد المشتغلين في هذه الشركات عن العدد الأمثل واختلال هياكل المشتغلين بالشركات العامة (زيادة نسبة الإداريين والماليين وعمالة الخدمات عن نسبة العمالة الفنية) وتدني الأجور والحوافز، وضعف القدرات التسويقية لهذه الشركات ومشكلات المديونية قصيرة وطويلة الأجل، والخسائر الجارية والمتراكمة وغيرها الكثير من المشكلات. لن نهتم بعرض هذه المشكلات علي أهميتها البالغة، لأننا نعتقد أن هذه المشكلات هي في الحقيقه أقرب ما تكون للنتائج منها للأسباب مع عدم إغفال أن هذه النتائج تحولت، مع مرور الزمن، إلي أسباب معقدة قد يكون علاجها غير يسير و قد يكون غير ميسور.

ونعتقد أنه قد حدثت تغيرات علي المستوي الكلي لم تستطع السياسات الاقتصادية أن تتعامل معها بكفاءة وهذه التغيرات التي نعنيها علي المستوي الاقتصادي الكلي ليست إلا تعاقب النظم الاقتصادية علي مصر{ تخطيط شبه مركزي، تحول بطيء إلي اقتصاد السوق (منافسة ضعيفة) ثم تحول أسرع إلي إقتصاد السوق (منافسة أكثر حدة). ولذلك فلا عجب أن حمل عنوان هذه الورقه لفظ المشكلة في صيغة المفرد، لأن المشكلة الرئيسية، من وجهة نظرنا، تكمن في ظاهرتى" الإحتكار/ المنافسة" وسوف نقوم في هذه الورقة بإثبات هذا الإفتراض، وهو أن الشركات المملوكة للدولة "ربحت " فى ظل الاحتكار و"خسرت" فى ظل المنافسة، ونتبعه بالحلول التي ستكون "من جنس" الأسباب علي نحو ما سنري فيما بعد. ويجدر أن نشير إلى أن هذه الورقة

ستعنى بشركات قطاع الأعمال العام التى كانت تابعة لهيئات القطاع العام والتى كان عددها فى البداية ٣١٤ شركة، ثم أصبحت إبتداء من عام ١٩٩١ تابعة للشركات القابضة ولا تشمل تحليلاتنا شركات التأمين التى ضمت إلى وزارة الإستثمار فيما بعد.

(٢) المراحل التى مر بها النظام الإقتصادى المصرى منذ بداية الستينيات

من زاوية طبيعة النظام يمكن أن نقسم المراحل التي مر بها الإقتصاد المصري منذ عام ١٩٦١ إلي ثلاث مراحل رئيسة هي :

٢ /١ المرحلة الأولي (١٩٦١-١٩٧٩)

هذه المرحلة هي مرحلة "رأسمالية الدولة الإحتكارية" أو ما إصطلح علي تسميته مرحلة "الإشتراكية"، حيث كان تخصيص الموارد الاقتصادية يتم من خلال التخطيط شبه المركزي، وكان التدخل الحكومي المباشر قوياً في إنتاج السلع والخدمات وتوزيع الثروة والناتج. وكانت المشروعات الإنتاجية والخدمية الحكومية تهيمن بشكل احتكاري شبه كامل علي الأسواق المحلية فى الصناعة وفى الخدمات والتجارة. أي أن هذه الشركات والهيئات كانت تعمل في مناخ احتكاري يمكنها من بيع كل منتجاتها في السوق المحلي بيسر وتصدر فائض إنتاجها إلي الأسواق الخارجية بموجب اتفاقيات دفع في بعض الحالات. ورغم أنه قد حدث تحول هام فى النظام الإقتصادى المصرى خلال هذه المرحلة، وهو إعلان سياسة الإنفتاح وإصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة). إلا أن الكثير من المؤشرات تدل على أن الإقتصاد المصرى ظل متأثراً بالتدخل الحكومى لدرجة كبيرة حيث ظلت الشكوى مرة خلال هذه الفترة من عدم دخول إستثمارات هامة فى أنشطة إنتاجية سلعية وكانت أهم الإستثمارات فى الخدمات خصوصاً السياحة والمطاعم. كما أن أحداث يناير ١٩٧٧ عوقت نسبياً التحول السريع إلي اقتصاد السوق لذلك سنعتبر الفترة من ١٩٦١ – ١٩٧٩ مرحلة واحدة.

٢ / ٢ المرحلة الثانية (١٩٨٠-١٩٩٠)

وهي مرحلة النمو التدريجي البطيء للقطاع الخاص جنباً إلي جنب مع وجود القطاع العام الذي نمت في داخله بذور التدهور البطيء بسبب النمو التدريجي للمنافسة التي فرضتها المشروعات التي أنشأها القطاع الخاص لتنتج فى معظم الحالات نفس السلع التي تنتجها شركات القطاع العام، وأيضاً بسبب المنافسة مع السلع المستوردة من الخارج بعملات اجنبية مقومة بأسعار صرف منخفضة، في معظم الحالات مقابل الجنيه.

٢ / ٣ المرحلة الثالثة (١٩٩١ حتي الآن)

هي مرحلة التحول الأكثر سرعة (نسبياً) إلي اقتصاد السوق ونمو المنافسة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقلص التدرجي للدور الحكومي في إنتاج السلع والخدمات المرتبطة به وفي التوزيع. وقد بدأت هذه المرحلة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. نفذت فى هذه المرحلة عملية تحويل العديد من الشركات إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص فيما اصطلح على تسميته ببرنامج الخصخصة، ثم توقف هذا البرنامج وتركت هذه الشركات تنهش فى معظمها الخسائر، وتجاهد الدولة فى إنقاذ المتعثر منها.

(٣) أداء الشركات العامة خلال المراحل الثلاث التي مر بها الإقتصاد المصرى.

لا تتوافر معلومات مجمعة كافية عن شركات القطاع العام أبان فترة تبعيتها لهيئات القطاع العام وقبل إنشاء مركز معلومات قطاع الأعمال العام في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. ومن حسن الحظ أن قوائم المراكز المالية للشركات تُعبّر طبقاً لقواعد مهنة وعلم المحاسبة، مالم تجر إعادة هيكلة مالية، عن الأرصدة المتراكمة منذ نشأة الشركات. فالعجز المرحل يعبر عن العجز المتراكم منذ نشأة الشركة ويؤثر سلباً علي حقوق الملكية، وبالمقابل فإن الفائض المرحل والإحتياطيات بأنواعها المختلفة تعبر عن الأرباح التي لم تصرف للمساهمين والتي احتجزت منذ نشأة الشركة وتؤثر إيجابياً علي حقوق الملكية وتعبر عن حجم النمو" الذاتي" في الشركة. وبناء علي ذلك فإن تحليل البيانات المالية المتاحة عن الشركات فى سنوات حديثة سوف يظهر النتائج المتراكمة للأداء الإقتصادى والمالى للشركات منذ نشأتها، ويمكن من خلال ربط هذه النتائج بالنظام الذى كانت تعمل فى ظله هذه الشركات (إحتكار/ منافسة) إستكشاف أثر ذلك

النظام على نتائج الأداء، وبالتالى يُرشد متخذ القرار لما يمكن أن يتخذه من قرارات تتعلق بمستقبل كل شركة من هذه الشركات.

١/٣ المرحلة الأولى : ظاهرة التعثر فى ظل الاقتصاد شبه المخطط (١٩٦٠ -١٩٧٩)

توضح المعلومات المتاحة عن شركات قطاع الأعمال العام أن هذه الشركات لم تعان من ظاهرة التعثر فى ظل حقبة الاقتصاد المخطط أى خلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضى، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات كانت تعمل خلال هذين العقدين في ظل إقتصاد شبه مغلق لاتسوده منافسة مؤثرة حيث انفردت هذه الشركات تماماً بالسوق المصري وكانت تبيع كل منتجاتها، ويصدر بعضها فائض إنتاجه إلى الخارج. ولم يحدث تغير كبير ومؤثر بعد إعلان سياسة الإنفتاح إبتداء من عام ١٩٧٤ وحتي نهاية السبعينيات كما سبق وأشرنا.

ويوضح الجدول رقم (١) الشركات التى ظهرت عليها أعراض التعثر خلال عشرين عاماً فى ظل الإقتصاد شبه المغلق الذى لا تسوده المنافسة حيث كانت الشركات المملوكة للدولة هى المنتجة شبه الوحيدة لمعظم المنتجات الصناعية التى تنتج فى مصانع ذات حجم كبير. وقد بلغ عدد الشركات المتعثرة سبع شركات فقط وذلك كما يوضحه الجدول الأتى:

جدول رقم (١)

شركات " قطاع الأعمال العام " التى وقعت فى التعثر خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٩

م	إسم الشركة التابعة	الشركة القابضة	الخسائر المجمعة حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ مليون جنيه	تاريخ بدء الخسائر
1	سيناء للمنجنيز	التعدين والحراريات ومواد البناء	١٤	١٩٦٧
2	إسكندرية للمنتجات المعدنية	الصناعات الهندسية	٥١	١٩٧٥
3	الأهلية للصناعات المعدنية	الصناعات المعدنية	٩	قبل ٧٦/٧٥
4	التركيبات والخدمات الصناعية " أريسكوم "	الصناعات المعدنية	١٧	١٩٧٩
5	المصرية لصباغة الجلود	الصناعات الكيماوية	٢٠	٧٨/٧٧
٦	العامة للبطاريات	الصناعات الكيماوية	١٠٦	٧٧/٧٦
٧	الأهلية للغزل والنسيج	تصنيع المنسوجات والتجارة	١٤٧	٧٨/٧٧
	الإجمالى		٣٦٤	

المصدر : مركز معلومات قطاع الأعمال العام، إنجازات قطاع الأعمال العام ١٩٩٣ / ١٩٩٤.

وتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين سوف يخدم التحليل والبرهان بدرجة واضحة وحاسمة:

١/١/٣ الفترة الأولى من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٣ (مرحلة رأسمالية الدولةالاحتكارية– الإشتراكية). وفى هذه المرحلة، وتمتد ١٣ عاماً، لم تتعثر أى شركة، وما ظهور شركة سينا للمنجنيز كشركة متعثرة عام ١٩٧٦. إلا بسبب إحتلال سيناء فى عام ١٩٦٧ وبالتالى فقدان الشركة لكامل مقوماتها المادية وغير المادية. أى أن شركة سينا للمنجنيز لم تخسر فى ظل مرحلة الإشتراكية، وهذا ما يجعلنا نثق فى أن ظاهرة التعثر لم توجد مطلقاً فى ظل الإحتكار الحكومى الذى ميز المرحلة الإشتراكية.

٢/١/٣ الفترة الثانية من بداية الإنفتاح الاقتصادى (١٩٧٤) حتى نهاية السبعينيات (١٩٧٩):

وكما يوضح الجدول رقم (١) أعلاه أنه بعد بدء تطبيق سياسة الإنفتاح (١٩٧٤) مباشرة وحتي نهاية عام ١٩٧٩وقعت ٦ شركات عامة فى براثن التعثر، منها شركتان تعثرتا عام ١٩٧٥، وواحدة عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ وإثنتان أخريتان عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ والسادسة عام ١٩٧٩. فالملاحظ أنه حدث التعثر فى ٦ شركات من عدد ٣١٤ شركة مملوكة للدولة بنسبة ٩،١% فى تلك المرحلة تباعاً وبتزامن مع تطبيق سياسة الانفتاح والمنافسة الضعيفة. إن وقوع ٦ شركات فى التعثر بعد تطبيق سياسة الانفتاح، خلال ٥ سنوات حدث وكأنه يؤكد ما نعتقد فيه من إرتباط المنافسة بتعثر الشركات الحكومية، لدرجة تبدو وكأنها علاقة إرتباط " خطى ": قدر قليل من المنافسة أدى إلى قدر قليل من الشركات المتعثرة !

٢/٣ المرحلة الثانية: نمو المنافسة ونمو تعثر شركات قطاع الأعمال العام (١٩٨٠– ١٩٩٠):

من المنطقى أن يستغرق نمو المنافسة التى فرضتها سياسة الانفتاح وتحرير الأسواق بالتدريج بعض الوقت. وتجدر الإشارة إلى أن المنافسة الشديدة لم تأت من نمو الصناعات الجديدة التى دخل فيها رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبى فقط وإنما نمت المنافسة خلال النصف الثانى من السبعينيات وطيلة عقد الثمانينيات بدرجة أكبر من جراء زيادة الواردات والتهريب من المنافذ ومن المناطق الحرة. ومع نمو هذه المنافسة وزيادة حدتها زادت حالات الخسائر والتعثر فى الشركات المملوكة للدولة والتابعة آنذاك لهيئات القطاع العام قبل أن تنتقل بعد ذلك إلى الشركات القابضة، أي قبل نشأة قطاع الأعمال العام وقبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١.

ليس من المستغرب أو المفاجيء في مجتمع الأعمال أن تتزايد حالات نعثر الشركات وتحولها من الربح إلي الخسارة كلما زادت المنافسة وإنهيار موانع الدخول إلي الأسواق وتصدع أسوار الحماية الاحتكارية. لقد شهد عقد الثمانينيات تدهوراً تدريجياً في المراكز الاحتكارية للعديد من شركات القطاع العام صحبه ارتفاع تدريجي ومتزايد في حالات التعثر في شركات القطاع العام. فخلال هذا العقد وقعت ٦٧ شركة عامة في التعثر(من عدد ٣١٤ شركة) بنسبة ٢١ %. والملفت للنظر، وهو متسق مع وجهة نظرنا، ان النصف الأول من عقد الثمانينيات شهد ٢٧ حالة تعثر، بينما شهد النصف الثاني ٤٠ حالة تعثر وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

شركات " قطاع الأعمال العام " التى وقعت فى التعثر خلال الفترة من من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠

م	إسم الشركة التابعة	هيئة القطاع العام	الخسائر المجمعة حتى ٣٠/٦/١٩٩٣ مليون جنبه	تاريخ بدء الخسائر
1	صان الحجر الزراعية	التنمية الزراعية	16	90/89
2	المصرية لإنتاج اللحوم والألبان	التنمية الزراعية	69	89/88
3	المتحدة للإنتاج الداجنى	التنمية الزراعية	198	89/88
4	إسكندرية للثلج والتبريد	التنمية الزراعية	13	90/89
5	النيل لتصدير الحاصلات الزراعية	التنمية الزراعية	26	90/89
6	السد العالى للأعمال المدنية	الأشغال العامة وإستصلاح الأراضى	91	90/89
7	العامة للإستصلاح الأراضى	الأشغال العامة وإستصلاح الأراضى	4	90/89
8	القومية للأسمنت	التعدين والحراريات ومواد البناء	183	88/87
9	المصرية للجباسات والمحاجر	التعدين والحراريات ومواد البناء	105	89/88
10	الطوب الرملى	التعدين والحراريات ومواد البناء	124	86/85
11	العامة للثروة المعدنية	التعدين والحراريات ومواد البناء	63	89/88
12	النصر لصناعة الخشب الحبيبى بالمنصورة	التعدين والحراريات ومواد البناء	3	85/84

13	أبو زعبل للأسمدة	التعدين والحراريات ومواد البناء	105	87/86
14	النصر لصناعة السيارات	الصناعات الهندسية	57	82/81
15	مصر للهندسة والعدد	الصناعات الهندسية	14	8887
16	النصر للتلفزيون	الصناعات الهندسية	69	87/86
17	القاهرة للمنتجات المعدنية	الصناعات الهندسية	69	81/80
18	الصناعات الدقيقة " سابى "	الصناعات الهندسية	13	88/87
19	المصرية للمواسير " سيجوارت "	الصناعات الهندسية	73	87/86
20	النيل للهندسة العمومية	الصناعات الهندسية	44	89/88
21	النيل العامة للنقل المائى	الصناعات المعدنية	29	منذ ٨٧/٨٨
22	النيل العامة للنقل النهرى	الصناعات المعدنية	44	منذ ٨٧/٨٨
23	السبائك الحديدية	الصناعات المعدنية	166	منذ ٨٩/٩٠
24	النصر للمسبوكات	الصناعات المعدنية		منذ ٨٥/٨٦
25	القاهرة للصباغة والتجهيز	الغزل والنسيج والملابس	23	من ٨٣/٨٤ حتى ٨٦/٨٧ من ٩١/٩٢ حتى ٩٢/٩٣
26	الشرقية للغزل والنسيج بالزقازيق	الغزل والنسيج والملابس	35	من ٨٤/٨٥ حتى ٨٦/٨٧ من ٩١/٩٢ حتى ٩٢/٩٣
27	مصر حلوان للغزل والنسيج	الغزل والنسيج والملابس	346	84/83
28	القاهرة للأقطان	الغزل والنسيج والملابس	11	من ٨٥/٨٦ حتى ٨٨/٨٩ 93/92
29	العبوات الدوائية	الأدوية	16	1985/06/30
30	إيفينا للأغذية المحفوظة	الأغذية	20	81/80
31	البلاستيك الأهلية	الصناعات الكيماوية	21	82/81
32	القاهرة العامة للمقاولات	الإنشاءات وتوزيع القوى الكهربائية	49	87/86
33	النصر للأعمال المدنية	الإنشاءات وتوزيع القوى الكهربائية	38	88/87
34	العامة للإنشاءات	الإنشاءات وتوزيع القوى الكهربائية	34	88/87
35	الجمهورية العامة للمقاولات	الإسكان والسياحة والسينما	66	1986
36	الدلتا العامة للمقاولات	الإسكان والسياحة والسينما	19	1986

37	القنال العامة للمقاولات	الإسكان والسياحة والسينما	43	1984
38	المصرية للمساكن الجاهزة (مصر لاب)	الإسكان والسياحة والسينما	33	1983
39	المصرية لتصنيع الأخشاب	الإسكان والسياحة والسينما	81	1983
40	فنادق مصر الكبرى	الإسكان والسياحة والسينما	6	1983
41	الوادى الجديد العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	33	1983/06/30
42	البحر الأحمر العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	13	1983/06/30
43	العامة لمقاولات الأعمال الصحية	الشركة القومية للتشييد والتعمير	16	1982/06/30
44	إسكندرية العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	33	1982/06/30
45	النصر للمبانى والإنشاءات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	34	1985/06/30
46	المساكن سابقة التجهيز	الشركة القومية للتشييد والتعمير	62	1982/06/30
47	النيل العامة للخرسانة المسلحة	الشركة القومية للتشييد والتعمير	44	1986/06/30
48	النيل العامة للكبارى	الشركة القومية للتشييد والتعمير	37	1981/06/30
49	النيل العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	49	1983/06/30
50	العربية للأساسات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	37	1981/06/30
51	الجيزة العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	8	1984/06/30
52	الصعيد العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	9	1981/06/30
53	العربية العامة للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	58	1981/06/30
54	المصرية للمبانى	الشركة القومية للتشييد والتعمير	0	1983/06/30
55	المساهمة المصرية للمقاولات	الشركة القومية للتشييد والتعمير	36	1985/06/30
56	الشركة المصرية العامة لورش الرى	النقل البحرى	65	87/86
57	الشركة المصرية للملاحة البحرية	النقل البحرى	145	89/88
58	شركة ترسانة الإسكندرية	النقل البحرى	355	84/83
59	إسكندرية التجارية	القطن والتجارة الدولية	19	من ٨٥/٨٦ حتى ٨٨/٨٩
				93/92
60	المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان	القطن والتجارة الدولية	10	من ٨٥/٨٦ حتى ٨٨/٨٩
				93/92
61	الشرقية للأقطان	القطن والتجارة الدولية	162	81/80
62	المصرية لتجارة الكيماويات	القطن والتجارة الدولية	79	90/89
63	المصرية للمعدات الكهربائية	القطن والتجارة الدولية	89	90/89
64	المحلات الصناعية للحرير والقطن "	القطن والتجارة الدولية	151	85/84

	إسكو "			
65	النصر للغزل والنسيج والتريكو " شوربجى"	القطن والتجارة الدولية	78	84/83
66	القاهرة للمنسوجات الحريرية	القطن والتجارة الدولية	114	83/82
67	بور سعيد لتصدير الأقطان	تصنيع المنسوجات والتجارة	9	86/85
الإجمالى			4166	

المصدر : مركز معلومات قطاع الأعمال العام، المرجع السابق.

ولنؤكد أن هناك علاقة طردية موجبة بين المنافسة والتعثر الذى "أنهك" هذه الطائفة من الشركات المملوكة للدولة نذكر القارئ بأن عدد الشركات المتعثرة فى فترة التخطيط شبه المركزى وما "تواءم" معه من احتكار وانفراد بالأسواق (١٩٦٠- ١٩٧٣) كان صفراً، وأن عدد الشركات التى تعثرت بعد الانفتاح ونمو المنافسة قليلاً (١٩٧٤ - ١٩٧٩) كان ٦ شركات تمثل ٩.١% من إجمالى الشركات المملوكة للدولة. وأن عدد الشركات التى تعثرت بعد نمو المنافسة "أكثر فأكثر" (١٩٨٠- ١٩٩٠) أصبح هو الأخر "أكثر فأكثر"، ٦٧ شركة بنسبة ٢١%. أى أنه مع نهاية السنة المالية ٩٠/٨٩ كان العدد الإجمالى للشركات المتعثرة (بإستثناء سينا للمنجنيز) هو ٧٣ شركة تمثل ٢٣% من إجمالى عدد الشركات العامة، وما ذلك، فيما نعتقد، إلا بسبب التحول من احتكار الدولة وانفراد الشركات بالسوق المصرى إلى اقتصاد السوق وما تضمنه من نمو المنافسة مع منتجات القطاع الخاص والواردات.

٣/٣ المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاح الاقتصادى والتحول الأكثر سرعة إلى إقتصاد السوق (١٩٩١ حتى الأن).

أوضحنا، أنفاً، أنه على إثر عجز الدولة عن خدمة ديونها الخارجية بعد عام ١٩٨٧، تبنت الحكومة المصرية برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادى إبتداء من مايو ١٩٩١ وذلك بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى. وتضمن هذا البرنامج إنتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات تؤدى كلها إلى زيادة سرعة التحول إلى إقتصاد السوق وزيادة وتعميق التنافسية فى الاقتصاد المصرى على نحو ما أشرنا إليه فى مقدمة هذه الورقة. ولما أطلق تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى مزيداً من المنافسة فى الإقتصاد المصرى بشكل عام زادت حدة منافسة منتجات الشركات الخاصة والواردات لمنتجات شركات قطاع الأعمال العام المملوكة للدولة وزادت معها مشكلات تعثر هذه

الشركات. ولكى نؤكد صحة هذه العلاقة بين زيادة المنافسة وزيادة ظاهرة التعثر بين الشركات سوف نقسم هذه المرحلة (١٩٩١ حتى الأن) إلى فترتين هما: الفترة الأولى، التالية مباشرة لبداية الإصلاح (١٩٩١ – ١٩٩٣). والفترة الثانية، وفيها تحويل العديد من شركات قطاع الأعمال العام إلى شركات خاصة (الخصخصة) وما بعدها حتى الأن.

١/٣/٣ الفترة الأولى (١٩٩١ – ١٩٩٣):

أدى كل من الأثر التراكمى لزيادة واستمرار المنافسة خلال عقد الثمانينيات لتنامى المنافسة المصاحبة للإصلاح الاقتصادى إبتداء من يوليو عام ١٩٩١ إلى يونيو عام ١٩٩٣ (أى فى عامين فقط) إلى زيادة عدد الشركات التى وقعت ضحية التعثر بمقدار ٣٩ شركة جديدة وذلك كما يوضحه الجدول الأتى. وجدير بالملاحظة أن هذه الشركات تنتمى إلى أنشطة عديدة تعمل فى الخدمات والصناعات التحويلية، وجميعها أنشطة تتسم منتجاتها بالتنافس مع إنتاج القطاع الخاص ومع الواردات وليس من بينها شركات تمارس أنشطة إحتكارية.

٢/٣/٣ فترة ما بعد عام ٩٣/ ٩٤ (مرحلة تحويل شركات قطاع الأعمال إلى شركات خاصة (الخصخصة) وما بعدها:

كانت الدولة قد أصدرت القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ليسمح بإدارة شركات قطاع الأعمال العام، بعد إعادة هيكلة أنشطتها من خلال الشركات القابضة الجديدة، بصورة تقترب بعض الشئ من إدارة شركات القطاع الخاص، وكذلك ليسمح القانون للشركات القابضة ببيع أسهم وأصول الشركات التابعة لها. قررت الحكومة إبتداء من عام ١٩٩٣مباشرة البيع التدريجى لكثير من الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى القطاع الخاص.

بدأ تطبيق البرنامج على إستحياء فى البداية من خلال بيع شرائح (٥ –٢٠%) من أسهم بعض الشركات الرابحة فى بورصة الأوراق المالية، الناشئة آنذاك وإن كانت موجودة من أكثر من ٨٠ عاماً ولها تاريخ قديم عريق. كان تم طرح أصول بعض الشركات الزراعية، التى أكلتها الخسائر والديون للبنوك وللغير، بالكامل (تصفية) لتباع أصولها (أراضى زراعية) للعاملين ولصغار المزارعين وطرحت بعض شركات المقاولات والمنتجات الصناعية التى انتهى استخدام

منتجاتها فى الأسواق إلى مستثمرين يقومون بتحويل أصولها إلى إنتاج سلع أخرى إبتداء من عام ٩٢/٩١ وما بعده وبلغ عدد هذه الشركات ٣٣ شركة. وفى بداية هذه الفترة نشأ داخل "مطبخ الإصلاح الاقتصادى" نقاش وجدل عميق حول مجموعة من القضايا الهامة:

- هل تباع الشركات الخاسرة فقط؟ وإذا كانت الإجابة "لا"
- هل تباع الشركات الخاسرة أولاً ثم بعد ذلك تباع الشركات الرابحة؟
- هل تباع الشركات للجمهور فى البورصة أم للمستثمرين (يعبر عنهم بمستثمر رئيسى)؟
- هل يتوقف إصلاح الشركات والإنفاق على هذا الإصلاح أم لأن مصيرها هو البيع فلا يجب إهدار الأموال فى توسعات وإصلاح مشكوك فى نتائجه بسبب المنافسة؟
- هل تستبقى الدولة بعض الشركات ؟ وما هى المعايير التى يمكن الإحتكام إليها للإستبقاء ؟

ولسنا هنا بصدد عرض وتحليل البرنامج الذى طبقته الحكومة إبتداء من عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ للخصخصة ببيع شرائح من رؤوس أموال الشركات، ثم البدء ببيع أغلبية أسهم بعض الشركات وخروج هذه الشركات من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ودخولها إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ذلك لأن الأمر ملئ بالتفاصيل المتعلقة بالقواعد والإجراءات والقرارات الخاصة بالتقييمات والرقابة عليها وأسلوب اتخاذ القرارات وهو ما يخرج عن إطار هذه الدراسة، التى تبحث فقط فى السبب الجوهرى لتعثر شركات قطاع الأعمال العام. لذلك سوف نكتفى فقط بعرض نتائج ما توصلت إليه الحكومات المتعاقبة رداً على الأسئلة المطروحة عاليه والمعلومات والمؤشرات الرئيسية لنتائج عمليات تحويل الشركات من تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (تحولها إلى شركات خاصة).

توصلت الحكومات المتعاقبة، خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ (حتى عام ٢٠١٠) وبعد مناقشات ودراسات للحالة المصرية وللتجارب العالمية فى هذا الشأن إلى الإجابات، والأفكار الأتية بإيجاز:

(١) أنه ومن حيث المبدأ طالما أن القضية هى التحول إلى إقتصاد السوق فإن تحويل الشركات إلى القطاع الخاص يجب أن يتناول " جميع " الشركات بصرف النظر عن كونها رابحة أو خاسرة.

(٢) وبناء على القناعة السابقة ظهر فى البداية إتجاه يحبذ طرح الشركات الرابحة فى صورة أسهم فى بورصة الأوراق المالية لعموم المصريين. وذلك تطبيقاً لمبدأ إستند إليه أنصار هذا الإتجاه وهو أن "البضاعة الجيدة تجد مشترين أيسر من البضاعة الرديئة (الشركات الخاسرة). لذلك بدأ بيع الشركات الرابحة خلال هذه الفترة على نطاق واسع لجموع المصريين فى بورصة الأوراق المالية. رغم أنه تبين فيما بعد أن جموع المصريين لم يمنعهم شئ من بيع هذه الأسهم لمستثمرين كبار سعياً للربح.

(٣) إتفق على أن هناك شركات لا يجب أن تفرط الدولة فيها بالبيع للقطاع الخاص. واعتبر ذلك من ثوابت البرنامج المصرى وهى الشركات المنتجة للدواء، والشركات المنتجة للدقيق الذى يوجه إلى إنتاج الخبز المدعم، وشركات نقل الركاب بين الأقاليم، والفنادق التاريخية، والشركات ضخمة الحجم والتى توظف عمالة زائدة كثيرة، والشركات الاحتكارية. وكل ذلك كان لأسباب اجتماعية وأمنية وثقافية.

(٤) أما عن تنفيذ إستثمارات جديدة بالشركات فكان الرأى الغالب فى "مطبخ الإصلاح" هو الاكتفاء بالاستثمار فى إصلاح ما هو قائم وليس الاستثمار فى زيادة الطاقات إلا فى الشركات المستبقاه فى ملكية الدولة والموضحة أعلاه.

(٥) وُضع النظام بحيث لا يستطيع شخص بمفرده مهما علا أن يتخذ قراراً فى عمليات الخصخصة بل تصدر القرارات جميعها وبغير إستثناء من مؤسسات (مجالس إدارات الشركات، جمعياتها العامة، اللجنة العليا للخصخصة برئاسة رئيس الوزراء، لجنة الخصخصة بالجهاز المركزى للمحاسبات التى يشترط النظام موافقتها على التقييم)، وعدم البيع بأقل من التقييم الموافق عليه من الجهاز المركزى للمحاسبات إلا بإذن الجمعية العامة للشركة القابضة ولأسباب تقدرها، وأن جميع القرارات لا تصدر من هذه المؤسسات إلا إذا كان هناك إجماع عليها.

(٦) تم تخصيص ١٠% من أسهم كل شركة تخضع للخصخصة للعاملين بها من خلال إتحاد العاملين المساهمين بخصم ٢٠% من قيمة التقييم المعتمد من الجهاز المركزى للمحاسبات. وشمل نظام ولوائح الخصخصة أن تباع الشركات بأعلى التقييمات وأن تتضمن عقود البيع شروطاً تضمن المحافظة على عمالة الشركات والمحافظة على حقوقهم المكتسبة قبل الخصخصة وألا يتم تغيير النشاط الصناعى، وكذلك عدم إستخدام أراضى الشركات إلا فى الأنشطة الصناعية طالما أنها تباع كأراضى صناعية مقومة بسعر الأراضى الصناعية فى أقرب المجتمعات العمرانية الجديدة. وقد اعتبر التقرير الصادر عن هيئة المعونة الأمريكية فى بداية عام ٢٠٠٤ هذه الشروط تعجيزية للمشترين وهى التى أدت، من وجهة نظرهم، إلى تعثر تقدم برنامج الخصخصة حيث لم تتمكن الدولة المصرية من بيع إلا نحو ٤٨% (بالعدد) ونحو ٣٠% (بالقيمة) من الأصول المملوكة لها فى هذه الشركات فى حوالى ١١ عاماً، هذا فى الوقت الذى نفذت فيه دول كثيرة برامجها للتحول الكامل فى أقل من ثلاث أعوام فقط. ومع ذلك لم يسلم البرنامج من الهجوم والنقد والتجريح الإعلامى ممن يفهمون وممن لا يفهمون... ورغم ذلك فليس هذا موضوعنا الأن !

ويصور الجدول رقم (٤٣ عدد الشركات التى تم نقل ملكية أغلبية أسهمها بالبيع (خصخصة) إلى القطاع الخاص، وبالتالى خرجت من عباءة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وإنضوت تحت لواء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١.

جدول رقم (٣)

عدد الشركات التى تم خصخصتها ببيع أكثر من ٥١% من أسهمها منذ عام ١٩٩٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٣

أسلوب الخصخصة	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	الإجمالى
بيع أغلبية بالبورصة	–	–	١	١٤	١٤	٨	–	١	–	–	–	٣٨
بيع لمستثمر رئيسى	–	٣	–	٣	٣	٢	٩	٥	٤	–	–	٢٩
بيع للعاملين	–	٧	٣	–	–	١٢	٥	–	١	٢	–	٣٣
بيع لكامل الأصول	٦	٢	٢	١	١	٦	٧	٣	٢	١	–	٣٣
الإجمالى	٦	١٢	٦	١٨	١٨	٢٨	٢١	٩	٧	٣	–	١٣٣

المصدر : وزارة الإستثمار : تقرير إنجازات الخصخصة ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

واستمر تنفيذ برنامج تحويل الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام حتى قرب نهاية العقد الأول من الألفية الثانية حيث بيعت كثير من الحصص المملوكة للبنوك والشخصيات الإعتبارية العامة وكذلك بعض الشركات ونقلت بعد ذلك الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة لوزارة التموين، وانخفض بذلك عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام إلى ١١٨ شركة مع بداية عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، منها ٦٩ شركة حققت فى مجملها خسائر صافية قدرها ٥٨٨٢ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٤٩ شركة حققت أرباحاً قدرها ٤٤٢٧ مليون جنيه، وهو ما أدى إلى أن حققت شركات قطاع الأعمال العام فى مجملها خسائر صافية قدرها ١٤٥٥ مليون جنيه عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥. ويوضح الجدول رقم (٤) خسائر وأرباح الشركات القابضة خلال عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)

بيان بالشركات القابضة وخسائرها وأرباحها خلال عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥

مليون جنيه

الشركة القابضة	عدد الشركات التابعة			النتائج المالية للشركات التابعة		
	الكلى	الخاسرة	الرابحة	الخسائر	الأرباح	الصافى
الوحدة	شركة	شركة	شركة	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
القابضة للنقل البحرى والبرى	١٦	٨	٨	(١٦٤)	١٤٧١	١٣٠٧
القابضة الكيماوية	٨	١٠	٨	(٧٨٨)	١٤٦٧	٦٧٩

القابضة المعدنية	١٤	١٠	٤	(١٠٣٩)	٣٩٢	(٦٤٧)
القابضة للقطن والغزل والنسيج	٣٢	٢٤	٨	(٢٧٥٥)	٥١	(٢٧٠٤)
القابضة للتشييد والتعمير	١٨	٧	١١	(٨٤٩)	٥٣٩	(٣٥٥)
القابضة للإسكان والسياحة والسينما	٩	٥	٤	(٩٢)	١٥١	٥٩
القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية	١١	٤	٧	(١٤٢)	٣٣١	١٨٩
إجمالى عدد الشركات التابعة	١١٨	٦٩	٤٩	(٥٨٨٢)	٤٤٢٧	(١٤٥٥)
النسبة % إلى الإجمالى	%١٠٠	%٥٨	%٤٢			

المصدر : محسوبة من البيانات المنشورة من مركز معلومات قطاع الأعمال العام، وأهم البيانات المالية لشركات قطاع الأعمال العام من ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ / ٢٠١٥.

ويوضح الجدول رقم (٥ أ و ب) بيانات خسائر وأرباح الشركات التابعة الباقية تحت يد قطاع الأعمال العام (بدون شركات التأمين) فى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥.

جدول رقم (٥ (أ) و (ب))

الشركات الخاسرة (أ) والشركات الرابحة (ب) فى قطاع الأعمال العام عن العام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥

(أ) الشركات الخاسرة مليون جنيه

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	(أ) الشركات الخاسرة	(قيمة الخسائر)
النقل البحرى والبرى	مصر للتجارة	(٥،٤)
	التجارية للأخشاب	(٨،٥)
	النيل لصناعة وإصلاح السيارات	(٧)
	شرق الدلتا للنقل والسياحة	(٢١)
	العربية للشحن والتفريغ	(٢٢)
	مصر للإستيراد والتصدير	(١٠)
	أتوبيس غرب ووسط الدلتا	(١٣)

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	(أ) الشركات الخاسرة	(قيمة الخسائر)
	الهندسية لصناعة السيارات	(٨١)
الإجمالي		(٣،١٦٤)
الكيماوية	المصرية للأحذية (باتا)	(05،)
	النصر نيازا	(٠،٤)
	النصر للكاوتشوك	(٢٤)
	النصر للأسمدة	(٢٥)
	مطابع محرم	(٢٨)
	العامة للورق (راكتا)	(٥٤)
	النقل والهندسة	(٩٨)
	المصرية (سيجوارت)	(١٠٠)
	الدلتا للأسمدة	(١٧٣)
	القومية للأسمنت	(٢٨٢)
الإجمالي		(٠٥،٧٨٨)
	الإسكندرية للحراريات	(٨)
المعدنية	المصرية العامة للورش (الترسانة)	(٥،١١)
	النصر للزجاج	(٠،٤)
	النصر لصناعة المطروقات	(٢٥)
	الدلتا للصلب	(٠،٦٣)

تابع جدول رقم ٦ (أ)

المعدنية	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	النصر لصناعة المواسير	(٤٥)
	المصرية للإنشاءات المعدنية (ميثالكو)	(٨٧)
	النصر لصناعة الكوك	(١١١)
	مصانع النحاس المصرية	(٥،١٢٦)
	الحديد والصلب	(٥٥٨)
الإجمالي		(٥،١٠٣٨)
الغزل والنسيج	العامة لمنتجات الجوت	(٠،٥)
	مصر لحليج الأقطان	(٠،١٣)
	مصر لصناعة معدات الغزل	(١٥)
	المحمودية للغزل والنسيج	(٢٥)
	كوم حمادة للغزل والنسيج	(٢٩)
	الشرقية للغزل والنسيج	(٣١)
	بورسعيد للغزل والنسيج	(٣٣)
	الأهلية للغزل والنسيج	(٣٤)

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	(أ) الشركات الخاسرة	(قيمة الخسائر)
	ميت غمر للغزل والنسيج	(٣٦)
	السيوف للغزل والنسيج	(٥٩)
	مصر الوسطى للغزل والنسيج	(٦٤)
	دمياط للغزل والنسيج	(٦٧)
	النصر للغزل والنسيج بالمحلة	(٧١)
	الدقهلية للغزل والنسيج	(٧٤)
	النصر للغزل والنسيج (شوربجى)	(٧٦)
	الوجه القبلى للغزل والنسيج	(٩٠)
	النصر للأصواف الممتازة سيتا	(٩٩)
	شبين الكوم للغزل والنسيج	(١١٢)
	الدلتا للغزل والنسيج	(١١٤)
	مصر للألياف وخيوط البوليستر	(١٤٠)
	المصرية لغزل ونسج الصوف	(١٨١)
	مصر حلوان للغزل والنسيج	(٢٤٧)
	مصر للغزل والنسيج (كفر الدوار)	(٤٨٠)
	مصر للغزل والنسيج (المحلة)	(٦٦٠)
الإجمالي		(٢٧٥٥)
التشييد والتعمير	القاهرة العامة للمقاولات	(٤)
	المكتب العربى للتصميمات	(٥)
	المتحدة للتجارة	(٩)
	رمسيس لإدارة المشروعات الزراعية	(١٣)
	مصر لأعمال الأسمنت المسلح	(٤٧)
	المقاولات المصرية (مختار إبراهيم)	(٢٩٧)
	النصر (حسن علام)	(٥١٩)
الإجمالي		(٨٩٤)
السياحة والسينما	مصر للسياحة	(٧)
	بيوت الأزياء الحديثة (بنزايون)	(١١)
	الملابس والمنتجات (صيدناوى)	(١٨)
تابع جدول رقم ٦ (أ)		
السياحة والسينما	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	مصر للصوت والضوء	(٢٤)
	مصر للفنادق	(٣٢)
الإجمالي		(٩٢)
الأدوية والمستلزمات الطبية	ممفيس للأدوية	(١٠)
	مصر للمستحضرات الطبية	(١٤)
	العبوات الدوائية	(٣١)

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى (الخسارة) (مليون جنيه)
	(أ) الشركات الخاسرة	(قيمة الخسائر)
	النصر للكيماويات الدوائية	(٨٧)
الإجمالي		(١٤٢)
إجمالى خسائر جميع الشركات الخاسرة		(٥٨٨٢)

(ب) الشركات الرابحة

مليون جنيه

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى الربح (مليون جنيه)
	(ب) الشركات الرابحة	(قيمة الأرباح)
النقل البحرى والبرى	إسكندرية لتداول الحاويات	٨٦١
	بور سعيد لتداول الحاويات والبضائع	٣٠٣
	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢١٨
	القناة للتوكيلات الملاحية	٤٠
	المستودعات المصرية	٣٣
	النصر للتصدير والإستيراد	١٥
	الصعيد للنقل والسياحة	٣
	مصر لتجارة السيارات	١
الإجمالي		١٤٧٤
الصناعات الكيماوية	الشرقية (إيسترن كومبانى)	١٢٧٣
	الصناعات الكيماوية (كيما)	٨٧
	مصر لصناعة الكيماويات	٣٦
	سيناء للمنجنيز	٢١
	المكس للملاحات	١٩
	النصر للملاحات	١٦
	المحاريث والهندسة	١٠
	صناعة اليايات	٨
الإجمالي		١٤٧٠
الصناعات المعدنية	مصر للألومنيوم	١٨٤
	النصر للتعدين	١٧٦
	العامة لمنتجات الخزف الصينى	٢١
	السبائك الحديدية	١١
الإجمالي		٣٩٢
الغزل والنسيج	الوادى لحليج الأقطان	١٧
	المصرية لكبس القطن	٩
	إسكندرية التجارية	٦
	الشرقية للأقطان	٥
	بورسعيد لتصدير الأقطان	٤
	الدلتا لحليج الأقطان	٤
	مصر لتصدير الأقطان	٤
	المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان	٣
الإجمالي		٥٢

الشركة القابضة	إسم الشركة التابعة	صافى الربح (مليون جنيه)
	(ب) الشركات الرابحة	(قيمة الأرباح)
التشييد والتعمير	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٢٠٥
	المعادى للتنمية والتعمير	١٥٤
	النصر للإسكان والتعمير	١٠٠
	النصر للمبانى والإنشاءات (إيجيكو)	٣٦
	المساهمة المصرية (العبد)	١٨
	أطلس العامة للمقاولات والإستثمار العقارى	١٢
	المصرية العامة للمبانى	٨
	العامة للمشروعات الكهربائية (إيليجكت)	٣
	العربية للأساسات (فيبرو)	٣
	السد العالى للمشروعات الكهربائية	٣
	العامة للإنشاءات (رولان)	١
الإجمالي		٥٤٣
السياحة والسينما	المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث)	١٣٣
	المعمورة للتعمير والتنمية السياحية	١١
	بيوت الأزياء الراقية (هانو)	٤
	بيع المصنوعات المصرية	٤
الإجمالي		١٥٢
الأدوية والمستلزمات الطبية	الشركة المصرية لتجارة الأدوية	١٩٠
	شركة إسكندرية للأدوية	٦٠
	شركة القاهرة للأدوية	٤٤
	شركة النيل للأدوية	١٨
	تنمية الصناعات الكيماوية سيد	١٢
	الشركة العربية للأدوية	٥
	شركة الجمهورية للأدوية	٥
الإجمالي		٣٤٤
إجمالى أرباح الشركات الرابحة		٤٤٢٧

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) بقسيمه (أ) و (ب) أن الشركات التى تعمل فى أنشطة ذات طبيعة إحتكارية كلها شركات رابحة، كما يلاحظ أن الشركات التى تعمل فى أنشطة ذات طبيعة تنافسية هى فى الغالب الأعم شركات خاسرة.

ويحمل الجدول رقم (٦) أهم المعلومات والمؤشرات عن الموقف الكلى لشركات قطاع الأعمال العام عام (١٩٨٩ / ١٩٩٠) قبل التعمق فى التحول إلى إقتصاد السوق، وبعد عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، لكى يتأكد للقارئ مدى إرتباط الخسائر بعملية التحول المستمرة إلى إقتصاد السوق ونمو المنافسة. كما يجمل الجدول رقم (٦) المؤشرات المالية الإجمالية للربح والخسارة في شركات قطاع الأعمال العام وعلاقاتها بنمو المنافسة من عام ١٩٩٠/١٩٨٩ حتي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ (سنوات مختارة).

جدول رقم (٦)

تطور أهم المؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام لسنوات مختارة

البيان / السنوات	٩٠/٨٩	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٢٠١٥/٢٠١٤
عدد شركات قطاع الأعمال العام	٣١٤	٣١٢	٣١٣	٢٩٢	٢٨٤	١١٨
عدد الشركات الرابحة (شركة)	٢٤٠	١٩٩	٢١٤	٢٠٢	١٨١	٤٩
نسبة الشركات الرابحة إلى إجمالى عدد الشركات %	%٤،٧٦	٨،٦٣	%٦٨	%٦٩	%٦٤	%٤٢
عدد الشركات الخاسرة (شركة)	٧٤	١١٣	٩٩	٨٨	١٠٣	٦٩
نسبة الشركات الخاسرة إلى إجمالى عدد الشركات %	٦،٢٣	%٢،٣٦	%٣٢	%٣١	%٣٦	%٥٨
أرباح الشركات الرابحة (مليون جنيه)	١٥١٠	٢٥١٦	٣١٥١	٣٦٨٩	٣٧٧٢	٤٤٢٧
الرقم القياسى للأرباح (%)	١٠٠	١٦٧	٢٠٩	٢٤٤	٢٥٠	٢٩٣
خسائر الشركات الخاسرة (مليون جنيه)	(٣١٣)	(٢٤٧١)	(٢٣٨٧)	(٢٤٩٤)	(٤١٦٧)	(٥٨٨٢)
الرقم القياسى للخسائر %	١٠٠	٧٨٩	٧٦٣	٧٩٧	١٣٣١	١٨٧٧
نسبة الخسائر إلى الأرباح %	%٢١	%٩٨	%٧٦	%٦٨	%١١٠	%١٣٣
صافى حقوق الملكية لجميع الشركات (مليون جنيه)	٩٤٤١	٩٩٠٩	١٠٤٧١	١٠٥١٤	٧٤٩١	(٧٣٠٩)
صافى أرباح (خسائر) شركات قطاع الأعمال العام(مليون جنيه)	١١٩٧	٤٥	٧٦٤	١١٩٥	(-٣٩٥)	(١٤٥٥)

المصدر : البيانات المنشورة من مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنوات ٩٢ / ٩٣حتي ٩٦ / ٩٧ ثم تقارير المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام ٢٠١٦.

ولمزيد من التأكيد على علاقة المنافسة بالخسائر الجسيمة والتعثر المفضى إلى الهاوية والهلاك المبين نعرض لمؤشرات شركات القطن والغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام حيث هلكتها المنافسة. وهذه المنافسة جاءتها فى واقع الأمر من طريقين، الأول من تحول الاقتصاد برمته إلى اقتصاد السوق حيث "تختبئ" المنافسة، والثانى من طبيعة صناعة الغزل والنسيج التى هى صناعة غير مُحَصنة بموانع الدخول Barriers to entry أى صناعة تنافسية بطبيعتها. ومما زاد الطين بلة، فى الحالة المصرية، أن فُرض على الصناعة المملوكة للدولة القطن المصرى الثمين فى النوع وفى الثمن لتنتج منه منتجات نهائية سميكة رخيصة الثمن (١)، ففتحت عليها ثلاثة أبواب من "جهنم" أتت عليها وعلى مقوماتها كما يصور ذلك الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)

تطور خسائر شركات الغزل والنسيج والملابس المملوكة لقطاع الأعمال العام

منذ عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ (٢)

البيان	٩٠/٨٩	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤

صافى الخسائر	(٥٤)	(٦٧٢)	(٩٢٥)	(٢٠٥٠)	(٢٢٦٨)	(٢٣٤١)	(٢٧٠٤)
صافى حقوق الملكية	١٧٥٠	(١٠٧٦)	(٢٥٨٩)	(١٤٩١٦)	(١٩٨٢١)	(٢٦١٤٥)	(٢٨٨٤٩)

* أضيف خسائر عام ٢٠١٥/٢٠١٤ على حقوق الملكية عام٢٠١٣/٢٠١٤

(١) المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام: إنجازات قطاع الأعمال العام، مجلد ١٩٨٩/١٩٩٠ ومجلد ١٩٩٥/١٩٩٦.

(٢) إنظر فى ذلك: د. مختار خطاب: أزمة كل من القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى – القاهرة عدد ديسمبر ٢٠١٦.

جملة القول أن قضية خسائر أو أرباح شركات قطاع الأعمال العام المملوكة والمدارة من الدولة تجد تفسيرها، فى الحالة المصرية، في المقام الأول، في المناخ الاقتصادي الذي كانت تعمل فيه هذه الشركات : هل هو مناخ احتكاري أم تنافسى ؟، ثم في طبيعة نشاط الشركة هل هو احتكاري بحكم القانون أو بالموقع الجغرافي أو بالمزايا التي تمنحها الدولة للشركة أم هو نشاط إنتاجي أو خدمي تنافسي مع القطاع الخاص ومع الواردات من الخارج؟

ولانشك أن هناك عوامل أخري ذات صلة مباشرة بالتعثر أو الربحية، مثل مدي قوة الإدارة التي تتمتع بها الشركات العامة، واختلال أو سلامة الهياكل المالية للشركات، وقدرة الشركات علي إدخال نظم انتاج ونظم إدارة حديثة، وتدريب ورعاية العمالة، وتطور المعدات وإدخال تكنولوجيات حديثة فى الإنتاج، وتطوير أساليب التسويق والبيع وغيرها من الأسباب. غير أن معظم هذه الأسباب هي في الواقع، وكما أشرنا سابقاً، نتائج للتعثر الذي نشأ من نمو المنافسة التي تعرضت لها معظم الشركات العامة مع تغير النظام الاقتصادي في مصر بالتدريج البطيء منذ عام ١٩٧٤ وحتي عام١٩٩١، وبسرعة أكبر منذ هذا التاريخ حتي اليوم. والدليل علي ذلك أن الشركات التي تمارس نشاطاً احتكارياً تعمل في نفس الظروف من حيث مدي كفاءة الادارة وغيرها من العوامل

المذكورة عاليه، وظلت تحقق أرباحاً عالية خلال جميع المراحل التي مر بها النظام الإقتصادى المصري لأن طبيعة أنشطتها الإحتكارية وقَتْها من " شرور " المنافسة " وأضرار التحول إلى اقتصاد السوق الذى فرض نفسه على الشركات التي تنتج سلعاً وخدمات. أي أن المنافسة أو الاحتكار هما العاملان الحاسمان في حدوث ظاهرتي تعثر أو ربحية شركات قطاع الأعمال العام منذ نشأتها. وما العوامل الأخرى للتعثر إلا نتائج لتعرض الشركات للمنافسة ولا يوجد تناقض في تحول النتائج إلى أسباب تغذى التعثر وتَعقُّد أسبابه وتعسّر الحلول وتزيد من تكلفتها. فإذا كان الأمر كذلك، فما العمل؟

٤ – الحلول المقترحة لمشكلة قطاع الأعمال العام

فى مثل هذه المشكلة التى تتداخل فيها الأبعاد الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية من الحكمة قبل أن نقترح الحلول أن نحدد مجموعة من الأهداف " تسعى" هذه الحلول لتحقيقها. كما نرى من المفيد أن نقترح أيضاً بعض الأليات المفيدة عملياً لتنفيذ الحلول المقترحة.

١/٤ الأهداف الرئيسة لمنهج الإصلاح المقترح

١/١/٤ الهدف الأول للحلول التى نطرحها لإصلاح قطاع الأعمال العام هو تعظيم العائد على الإستثمارات التى ستبقى مملوكة للدولة مقاسا بمعدل صافي الربح الي حقوق الملكية (أو بأي مقياس آخر).

٢/١/٤ الهدف الثاني هو المحافظة على ملكية الدولة لكيانات إقتصادية ذات طبيعة خاصة (إحتكارية أو مرتبطة بالأمن الإجتماعى أو القومى)، مع إمكان طرح حصص تتراوح بين ١٠ – ٢٥ % من رأس المال بعض هذه الشركات في البورصة لتحقيق أهداف هامة أخرى (الحصول علي حصيلة مالية، تنشيط سوق المال، المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في الإدارة وتحقيق الشفافية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.....إلخ).

٣/١/٤ الهدف الثالث هو مساهمة الإستثمارات الحكومية فى حماية الفقراء ومحدودى الدخل عن طريق إستخدام الدولة لمنتجات هذه الشركات فى تحقيق توازن أسعار بعض السلع الاستيراتيجية. ولتحقيق هذا الهدف فإن الشركات المنوط بها لعب هذا الدور يجب أن تكون إداراتها ذات كفاءة

عالية وتكاليف الإنتاج بها معتدلة حتى تتمكن من بيع منتجاتها بأسعار فى متناول الفقراء "وتفرض" على السوق (المنافسين) أسعاراً معتدلة ولا تحمل الدولة خسائر نتيجة هذه السياسة. فمجرد ملكية الدولة للشركات المنوط بها هذا الدور لا يحقق وحده الهدف المنشود، وإلاّ سيتم إستنزاف المال العام بصفة دائمة تحت شعار براق هو دعم الفقراء.

٤/١/٤ الهدف الرابع هو إشباع رغبة بقايا أنصار النظم الاشتراكية ولايزال منهم الكثير في أوساط الإعلام والفن والثقافة، فى ضرورة تملك الدولة لبعض الكيانات الاقتصادية الاستيراتيجية لحماية محدودي الدخل دون التضحية بأهداف الكفاءة والرشد الإقتصادى والمالى.

٥/١/٤ الهدف الخامس هو التخلص من الشركات الخاسرة والتي تنتج منتجات متنافسة مع إنتاج شركات القطاع الخاص ومع الواردات ولا يوجد سبب ولامنطق وراء بقائها في ملكية الدولة وذلك ببيعها للقطاع الخاص لتولي مسئولية المحافظة عليها من خلال تنميتها وتطويرها، وكذلك المحافظة علي العمالة الموظفة في هذه الشركات وتنميتها.

٦/١/٤ الهدف السادس هو إعادة الثقة في الاقتصاد المصري وحسم بقايا التردد في التوجه لإقتصاد تقوده آليات السوق مما يؤدي إلي جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية بقوة، ولا نبالغ إذا اعتبرنا أن تنفيذ هذه الحلول سيجعل هذا البرنامج هو أحد العوامل الهامة في مضاعفة الاستثمارات المحلية والأجنبية في المرحلة المقبلة.

٢/٤ أليات تحقيق هذه الأهداف:

١/٢/٤ "الفرز والتجنيب"، ونقصد بذلك تحديد الشركات التى تمارس أنشطة احتكارية، وتلك التى تعمل فى مناخ تنافسى ولكنها تنتج منتجات ترتبط بأمن الفقراء أو أمن الدولة وتلك التى تعمل فى مناخ تنافسى وتحقق خسائر كبيرة ويعتبر بقاؤها فى ملك الدولة إهداراً للمال العام ولا ترتبط منتجاتها بمحدودى الدخل ولا بأى اعتبار استيراتيجى. ويجب مراجعة النظم التشريعية التى ستعمل على أساسها الشركات التى ستبقى فى يد الدولة بحيث توفر النظم الجديدة حرية الإدارة فى التصرف والمحاسبة على النتائج، ومنع تدخل المسئولين الحكوميين فى قرارات إدارة هذه الشركة

وتغيير نظم الرقابة الخارجية على أعمال هذه الشركات لكى تنصرف الرقابة على النتائج والإنجازات أكثر مما تنصرف إلى الإجراءات.

٢/٢/٤ توفير إدارات محترفة لتسيير هذه الشركات وإطلاق حريتها، من خلال التشريعات الجديدة، فى الاستثمار والتنمية والتحديث وتحرير الأجور وإدخال نظم جديدة للتحفيز.

٣/٢/٤ إعادة احياء أجهزة البيع والخصخصة مع مراجعة التشريعات واللوائح المنظمة.

٤/٢/٤ طرح هذه المقترحات على الرأى العام، الذى تم تضليله طيلة عقود طويلة ولا تزال عملية التضليل قائمة حتى الأن، وذلك من خلال فتح حوار عميق وصريح، بعيداً عن المزايدات والشعارات، فى مجلس النواب وفي لجانه المتخصصة وفى الإعلام من خلال إعلاميين يمتازون بالموضوعية والعلم والخبرة ولتحقيق الأهداف السابقة، وتطبيقاً للآليات المقترحة، نوصي بما يلي.

٣/٤ الابقاء علي ٤٨ شركة في ملكية الدولة "بصفة دائمة"

نقترح الإبقاء علي عدد ٤٨ شركة، يمكن تقسيمها إلي فئتين، شركات تمارس أنشطة احتكارية وشبه إحتكارية وهي شركات تحقق أرباحاً عالية في كل الظروف، وشركات أخرى تمارس أنشطة تنافسية (منها الرابح ومنها الخاسر) لكنها ذات أهميه إستيراتيجية (إجتماعيه وأمنيه).

١/٣/٤ شركات نقترح بقاءها فى ملكية الدولة بصفة دائمة لأسباب تتعلق بالطبيعة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية لأنشطتها. ويمكن للدولة أن تطرح في بورصة الأوراق المالية حصصاً من بعض أو كل هذه الشركات بحد أقصي ٢٥ % من أسهم رأسمالها. ويبلغ عدد هذه الشركات ١٣ شركة يعمل بها ٣٣٨٧٨ عاملاً وتحقق أرباحاً سنوية قدرها ٣٥٧٨ مليون جنيه تعادل ٣،٨١% من أرباح جميع الشركات الرابحة فى قطاع الأعمال العام وتبلغ حقوق الدولة فى ملكية هذه الشركات ١٢٩١٩ مليون جنيه وتحقق بذلك عائداً صافياً على حقوق الملكية قدره ٧،٢٧% وذلك طبقاً لنتائج أعمال هذه الشركات عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وبقاء الدولة بصفة دائمة مالكة لجميع أو لأغلبية اسهم

هذه الشركات يحقق بإمتياز الأهداف الستة الرئيسية المذكورة أنفاً. ويوضح الجدول رقم (٨) هذه الطائفة من الشركات وأهم النتائج المالية لأعمالها.

جدول رقم (٨)

شركات تتميز أنشطتها بالطبيعة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية ويقترح بقاؤها فى ملكية الدولة

م	إسم الشركة	عدد العاملين عام ٢٠١٥	الفائض القابل للتوزيع (٢٠١٤ - ٢٠١٥)	حقوق الملكية (٢٠١٤ - ٢٠١٥)
	الوحدة	عامل	مليون جنيه	مليون جنيه
١	الشرقية للدخان	١٣٨٥٩	١٢٧٢	٥٤٦٣
٢	إسكندرية لتداول الحاويات	٢٩٣٨	٨٦١	١٢١٩
٣	بور سعيد لتداول الحاويات	١٩٧٥	٣٠٣	٨١٨
٤	دمياط لتداول الحاويات	١٢٤٥	٢١٨	٨٦٠
٥	المصرية لتجارة الأدوية	٤٩٢٠	١٩٠	٧٤٦
٦	المكس للملاحات	١٠٠٦	١٨	١٧١
٧	القناة للتوكيلات الملاحية	٦٤٣	٤٠	٣١١
٨	المستودعات المصرية العامة	١٤٤٢	٣٣	٣١
٩	النصر للتعدين	١٨٦٩	١٧٦	١٧٦٦
١٠	المعمورة للتنمية السياحية	٩٧٥	١١	٢٢٧
١١	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	١٥٣١	٢٠٥	٣٤٦
١٢	المعادى للتنمية والتعمير	٥٧٩	١٥٤	٤٠٢
١٣	النصر للإسكان والتعمير	٨٩٦	١٠٠	٥٥٩
	الإجمالى	٣٣٨٧٨	٣٥٧٨	١٢٩١٩

المصدر: مركز معلومات قطاع الأعمال العام: المرجع السابق

جدول رقم (٩)
شركات رابحة وذات أهمية خاصة إجتماعياً أو أمنياً

م	إسم الشركة	عدد العاملين	صافى الربح ٢٠١٤ / ٢٠١٥	حقوق الملكية ٢٠١٤ / ٢٠١٥
1	مصر للألمونيوم	1841	184	3798
2	المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث)	1851	133	1645
3	الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)	1943	87	2425
4	الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	1776	60	302
5	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	2743	44	388
6	سيناء للمنجنيز	668	21	393
7	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	2518	18	312
8	تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)	3151	12	225
8	المصرية لكبس القطن	259	9	62
10	الدلتا للتجارة وحليج الأقطان	846	4	72
11	الشرقية للأقطان	287	5	60
12	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	1423	5	104
13	بور سعيد لتصدير الأقطان	444	4	60
14	الجمهورية للأدوية	1250	5	163
15	المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان	295	3	68
16	مصر لتصدير الأقطان	240	4	55
17	الصعيد للنقل والسياحة	3446	3	89
18	الوادى لتجارة وحليج الأقطان	652	17	193
19	النصر للتصدير والإستيراد	607	15	173
20	المصرية للسبائك الحديدية	1228	11	243
21	النصر للملاحات	775	16	214-
الإجمالى		**34543**	**660**	**10616**

المصدر : مركز معلومات قطاع الأعمال العام : المرجع السابق.

ويوضح الجدول رقم (١٠) عدد ١٤ شركة أخري تعمل فى أنشطة تنافسية وينطبق عليها نفس المعايير السابق الإشارة إليها، وهى الاعتبارات الإجتماعية والأمنية والإستيراتيجية، وننصح بأن تبقى فى ملكية الدولة لتحقيق الأهداف المذكورة إلى أن تتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمحدودى الدخل فى مصر. وقد أفردنا لهذه الشركات جدولاً مستقلاً يوضح بياناتها المالية الأساسية (الخسائر وحقوق الملكية) لأنها شركات خاسرة. لذلك نوصى بأن تعمل الدولة ممثلة فى وزارة قطاع الأعمال العام على إعادة هيكلة أنشطتها، وإصلاحها مالياً وعمالياً وفنياً وأن تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حتى تتحرر من قيود إدارة المال العام وتعمل بنفس قواعد شركات القطاع الخاص التى تتنافس معها. وتبلغ خسائر هذه الشركات ٧٥٢ مليون جنيه كما تبلغ حقوق المساهمين (ما تملكه الدولة فيها) ٤٨٧ مليون جنيه، ويبلغ عدد العاملين فى هذه الشركات ٣٠٣٥٩ عاملاً طبقاً للبيانات المنشورة عن عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥. أى أن الشركات المقترح بقاؤها فى ملكية الدولة لأسباب تتعلق بالطبيعة الاحتكارية لأنشطتها ولأسباب استيراتيجية اجتماعية وأمنية يبلغ عددها مجتمعة ٤٨ شركة هى المرشحة أن تكون شركات قطاع الأعمال العام على المدى الطويل ويبلغ عدد العاملين فى هذه الشركات ٩٨٧٨٠ عاملاً وأرباحها الصافية ٣٤٨٦ مليون جنيه وحقوق ملكية الدولة فيها ٢٢٣٦٤ مليون جنيه والعائد الصافى على حقوق الملكية هو ١٥،٦% حسبما تظهره القوائم المالية للشركات عن عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥. وهذا الوضع يحقق الأهداف السته التي أوردناها (فى١/٤) ويقبل التحسين مع تطبيق برنامج للتحديث والتطوير.

٤/٤ عدد ٧٠ شركة نقترح أن تتحول ملكيتها بالبيع للقطاع الخاص

وتنقسم هذه الشركات من حيث المدى الزمنى لعملية التحويل إلي القطاع الخاص إلى أربع فئات طبقاً لعدد من الإعتبارات وذلك على النحو الأتى :

١/٤/٤ شركات تبقى في ملكية الدولة لمدة ٣-٤ سنوات لمعالجة أوضاعها العمالية وإقناع الرأى العام بضرورة نقل ملكيتها إلي القطاع الخاص. ويبلغ عدد هذه الشركات ثلاث شركات يعمل بها

جدول رقم (١٠)

شركات متنافسة مع القطاع الخاص ويلزم الإبقاء عليها في ملكية الدولة لأسباب إجتماعية

م	الشركات	عدد العاملين	خسائر ٢٠١٥/٢٠١٤	حقوق الملكية ٢٠١٥/٢٠١٤
١	القومية للأسمنت	٢٩١٣	-٢٨٢	٣٠٩
٢	الدلتا للأسمدة والصناعات الكيماوية	٣٥٣٨	-١٧٣	-٩٤
٣	النصر للكيماويات الدوائية	٢٨٧٧	-٨٧	٢٧٦
٤	مصر للصوت والضوء والسينما	١٠٥٣	-٢٤	٤٥
٥	شرق الدلتا للنقل والسياحة	٤٤١٦	-٢١	-٦١
٦	مصر للمستحضرات الطبية	١٨٨٤	-١٤	٢٥٨
٧	غرب ووسط الدلتا للنقل والسياحة	٣١٤٢	-١٣	٢٥
٨	ممفيس للأدوية	١٧٨٠	-١٠	٦٤
٩	مصر لحليج الأقطان	٨٤٦	-١٣	٢٩
١٠	مصر للسياحة	٣٣٢٨	-٧	٤٣
١١	العبوات والمستلزمات الطبية	٦٤١	-٣١	-٦٥
١٢	النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية	١٢٧٣	-٢٥	-٣٧٠
١٣	مصر لأعمال الأسمنت المسلح	٢١٩١	-٤٧	٣٧
١٤	المكتب العربى للتصميمات	٤٧٧	-٥	-٩
	الإجمالى	٣٠٣٥٩	-٧٥٢	٤٨٧

المصدر : مركز معلومات قطاع الأعمال العام : المرجع السابق

٣٢٩٠٧عاملاً وتحقق خسائر سنوية قدرها ١٣٢٩ مليون جنيه وتبلغ حقوق ملكية الدولة فيها ٢٨٣٣ مليون جنيه (بالسالب) ولا يجدى إستمرار ملكية الدولة لها لأن بقاءها فى الملكية العامة لا

يحقق أى هدف من الأهداف الستة التى اقترحنا الاحتكام إليها. ويوضح الجدول رقم (١١) هذه الشركات وأهم البيانات عنها عن عام ٢٠١٥/١٤.

٢/٤/٤ شركات عددها ١٢ شركة تحقق أرباحاً ضعيفة، وهي معرضه للتحول إلي شركات خاسرة حيث أن منتجاتها متنافسة مع غيرها من شركات القطاع الخاص ومن المنتجات المستوردة وبقاؤها في ملكية الدولة ليس له أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي. ويجب نقل ملكية هذه الشركات إلي القطاع الخاص خلال مدة لاتزيد عن ثلاث. سنوات ويستثني من هذه الشركات شركتا المشروعات الكهربائية (ايلجيكت) والسد العالي للمشروعات الكهربائية حيث ننصح بنقل ملكيتهما إلي وزارة الكهرباء والطاقة للارتباط الشديد بين أنشطتهما وأنشطة وزارة الكهرباء والطاقة. ويعمل بهذه الشركات الصناعية والخدمية ٩٧٤١ عاملاً وتبلغ أرباح هذه الشركات ال ١٢ مجتمعة ٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وتبلغ حقوق الدولة من ملكيتها لهذه الشركات ١٧٧ مليون جنيه، وهى نتائج هزيلة، ويوضح الجدول رقم (١٢) أوضاع هذه الشركات.

جدول رقم (١١)

شركات خاسرة، متنافسة مع القطاع الخاص والواردات ولها أوضاع عمالية خاصة

م	الشركات	عدد العاملين	صافى الخسارة (*) ٢٠١٥/٢٠١٤ (مليون جنيه)	حقوق الملكية ٢٠١٥/٢٠١٤ (مليون جنيه)
١	مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	١٩٤٨٤	٦٦٠-	١٧٢٦-
٢	الحديد والصلب	١٠٩٢٥	٥٥٨-	١٨١٣-
٣	النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية	٢٤٩٨	١١١-	٧٠٦
	الإجمالى	٣٢٩٠٧	١٣٢٩-	٢٨٣٣-

(*) نعتقد أن الخسائر الحقيقية لهذه الشركات الثلاث تزيد عن هذا الرقم كثيراً.
المصدر: وزارة معلومات قطاع الأعمال العام : نتائج أعمال شركات ق أ ع.

جدول رقم (١٢)
شركات ضعيفة المقومات وتحقق أرباحاً هامشية معرضة للتحول إلى شركات خاسرة

م	الشركات	عدد العامين	الأرباح ٢٠١٥/٢٠١٤	حقوق الملكية ٢٠١٥/٢٠١٤
١	مصر لصناعة اليايات ومهمات ووسائل النقل	٣٢١	٨	٣٧
٢	اسكندرية التجارية	٥٨٦	٦	٣٣٦
٣	بيع المصنوعات المصرية	١٤٠٦	٤	٢٦٦-
٤	بيوت الأزياء الراقية (هانو)	١٣٢٧	٤	٢٣
٥	المشروعات الكهربائية	٢٠٩٣	٣	٦٤-
٦	العربية للأساسات (فيبرو)	٢٣٠	٣	٣٣
٧	العامة للانشاءات (رولان)	٦٣٠	١	٤٢
٨	السد للمشروعات الكهربائية	١٢٠٠	٣	١
٩	النصر للأجهزة الكهربائية	٨٩٣	٠	١٦٢-
١٠	مصر لتجارة السيارات	٢٤٨	١	٢٧
١١	مصر للتجارة الخارجية	٤٧١	١	٨٩
١٢	المحاريث والهندسة	٣٣٦	١٠	٨١
الإجمالي		٩٧٤١	٤٤	١٧٧

المصدر :وزارة معلومات قطاع الأعمال العام : نتائج أعمال شركات قطاع الأعمال العام.

٣/٤/٤ وهناك عدد ٦ شركات تنتمي لنفس الطائفة من الشركات التي تتنافس منتجاتها مع منتجات القطاع الخاص ولايوجد مبرر اقتصادي أو اجتماعي لبقائها للأبد في ملكية الدولة. غير أنه نظراً لأن هذه الشركات تحقق بعض الأرباح (١٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥) فنقترح أن تبقي هذه الشركات في ملكية الدولة لمدة ٣ – ٤ سنوات إلي أن تفرغ الدولة متمثلة في وزارة قطاع الأعمال العام من مواجهة مشكلات الشركات شديدة التعثر. ويعمل بهذه الشركات ٦٨٧٦ عاملاً وتمتلك الدولة فيها مجتمعه (حقوق ملكيه) ١٠٠٠ مليون جنيه طبقاً للبيانات المالية المنشورة عن عام ٢٠١٤/٢٠١٥. ويوضح الجدول رقم (١٣) هذه الشركات وأهم بياناتها الماليه.

جدول رقم (١٣)

شركات متنافسة وتحقق أرباحاً قليلة وتقترح بقاءها فى يد الدولة لمدة ٤ سنوات

م	إسم الشركة	عدد العاملين	صافى الربح ٢٠١٤ / ٢٠١٥	حقوق الملكية ٢٠١٤ / ٢٠١٥
1	النصر للمبانى والإنشاءات (إيجيكو)	2794	36	175
2	مصر لصناعة الكيماويات	721	36	370
3	المساهمة المصرية للمقاولات (العبد)	1063	18	84
4	العامة لمنتجات الخزف والصينى	967	21	269
5	أطلس العامة للمقاولات والإستثمارات العقارية	821	12	59
6	المصرية العامة للمبانى	510	8	43
	الإجمالي	6876	131	1000

المصدر: وزارة معلومات قطاع الأعمال العام : نتائج أعمال شركات قطاع الأعمال العام.

٤/٤/٤ أما مشكلة المشاكل في قطاع الأعمال العام هي مجموعة الشركات الواردة في الجدول رقم (١٥) وعددها ٤٨ شركة تعمل في نفس الأنشطة التي تعمل فيها شركات القطاع الخاص ويزخر السوق بالواردات من نفس منتجاتها. ولا تقدم شركات القطاع العام هذه أي ميزة أو فائده

للمستهلك. فتكلفة الإنتاج في هذه الشركات أعلي من تكلفة المنافسين بمقدار الخسائر التي تحققها مضافاً إليها أيضاً تكلفة الفرصة البديله (أرباح الشركات المثيله لها من القطاع الخاص). ويعمل في هذه الشركات ٧٧٩٤٧ عاملاً وحققت في عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ خسائر قدرها ٣٧٧٥ مليون جنيه. وبقاء هذه الشركات في ملكية الدولة يعتبر إهداراً للمال العام ومغامرة بالطاقات الإنتاجية المتاحة في هذه الشركات وبعمالتها. إن بقاءها في يد الدولة يجعل مآلها الإغلاق والتصفية أو استمرار استنزاف موارد الدولة والمجتمع. وليس هناك أي منطق وراء استمرار تملك الدولة لها. إن المحافظة الحقيقية علي مقوماتها وتنميتها واستمرار تواجدها الاقتصادى وتحويلها إلى طاقات إنتاجية وتصديرية والمحافظة علي العمالة الموظفة بها لاتكون إلا بنقل ملكيتها إلي القطاع الخاص. وضخ أي استثمارات حكومية فيها هو بمثابة إستمرار للإستنزاف وإهدار المال العام، فهذه الشركات سوف تسير في نفس المسار الذي أودي بها إلى الهلاك، وهو درب مزدحم بالمتنافسين الذين لاطاقة لها بهم. وننصح أن يتم تحويل هذا العدد من الشركات (٤٨ شركة) بأسرع ما يمكن إلي ملكية القطاع الخاص ويوضح الجدول رقم (١٤) هذه الشركات وأهم مؤشراتها الماليه.

جدول (١٤)

شركات متنافسة مع شركات القطاع الخاص وتحقق خسائر ولا مبرر لبقائها في ملكية الدوله

م	الشركات	عدد العاملين	الخسائرم.ج.(٢٠١٥/١٤)	حقوق الملكية م.ج. ٢٠١٥/١٤
١	النصر العامة للمقاولات (حسن علام)	٩٢٨٩	-٤٨٠	-٨٤٤
٢	المقاولات المصرية (مختار إبراهيم)	١٠٢١٨	-٢٤٧	-١٥٢٢
٣	مصر للغزل والنسيج والصباغة بكفر الدوار	٧٩٥٢	-١٨١	-٥٥٠١
٤	مصر حلوان للغزل والنسيج	٣٠٤٢	-١٤٠	-٣٣٣٥
٥	المصرية لغزل ونسيج الصوف (وولتكس)	١٠٦٩	-١٢٧	-٣١٢٩
٦	مصر للحرير الصناعي والياف البوليستر	٢١٥٤	-١٣٨	-١٥٠١
٧	مصانع النحاس المصرية	٢٩٦٤	-١٢٦	٢١٧
٨	الدلتا للغزل والنسيج	٣٤٥١	-١١٤	-٣٩٨
٩	مصر للغزل والنسيج بشبين الكوم	-	-١١٢	-٤٨١
١٠	المصرية للمواسير والمنتجات الاسمنتية	١٤١٥	-١٠٠	-٢٩٢
١١	النقل والهندسة	١٦١١	-٩٨	-١٢٤٤
١٢	النصر للأصواف والمنسوجات (سيتا)	٢٦٠٧	-٩٩	-٤٨٩
١٣	الوجه القبلي للغزل والنسيج	١٥٦٩	-٩٠	-١٠٠٥
١٤	المصرية للانشاءات المعدنية (ميتالكو)	١٥٦٢	-٨٧	-٢٤١

م	الشركات	عدد العاملين	الخسائرم.ج.(٢٠١٥/١٤)	حقوق الملكية م.ج. ٢٠١٥/١٤
١٥	الهندسية لصناعة السيارات	١٦٩٩	-٨١	-٢١٤
١٦	النصر للغزل والنسيج	٩٩٤	-٧٦	-١١٩٨
١٧	الدقهلية للغزل والنسيج	٢٣٩٩	-٧٤	-٤٥٩
١٨	النصر للغزل والنسيج والصباغة بالمحلة	٣١٤٤	-٧١	-٥٩٣
١٩	دمياط للغزل والنسيج	٢٣٦٤	-٦٧	-٤٠٣
٢٠	مصر الوسطي للغزل والنسيج	٦٤٧	-٦٤	-١١٥٨
٢١	مصانع الدلتا للصلب	١٠٦٤	-٦٣	١٤
٢٢	العامة لصناعة الورق (راكتا)	١٠٩١	-٥٤	١
٢٣	السيوف للغزل والنسيج	١٣٦٢	-٥٩	-٦٧٩
٢٤	النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها	١٠٧٢	-٤٥	-٤٧
٢٥	ميت غمر للغزل والنسيج	١٠٢٤	-٣٦	-٤٧٧
٢٦	بورسعيد للغزل والنسيج	٤٦	-٣٣	-٢٨٩
٢٧	مصر للفنادق	١٠٧	-٣٢	٥٢٣
٢٨	الأهلية للغزل والنسيج	٦٨٩	-٣٤	-٢٥٨٥
٢٩	الشرقية للغزل والنسيج	١٠٤٣	-٣١	-٢٠١
٣٠	مطابع محرم الصناعية	٩١٥	-٢٨	-٤٦
٣١	كوم حمادة للغزل	٨٥٠	-٢٩	-١٠١
٣٢	النصر لصناعة المطروقات	٥٩٥	-٢٥	-١٠٦
٣٣	المحمودية للغزل	٧٦٧	-٢٥	-٨١
٣٤	النصر لمنتجات الكاوتشوك(ناروبين)	٤٥٤	-٢٤	-٨٧
٣٥	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٥٠٩	-٢٢	-٤٠
٣٦	الملابس والمنتجات الاستهلاكية (صيدناوي)	١٥٢٦	-١٨	-١٨٣
٣٧	مصر لمعدات الغزل والنسيج	٢٨٦	-١٥	-٧٩
٣٨	المصرية العامة للورش(الترسانة)	٤٥٧	-١١	-٩٥
٣٩	المتحدة للتجارة	غ م	-٩	-٢١
٤٠	اسكندرية لحراريات	٨٥١	-٨	١١٩
٤١	النيل لصناعة وإصلاح السيارات	٣٩٧	-٧	-٦
٤٢	التجارية للأخشاب	٣١٤	-٦	-٤
٤٣	العامة لمنتجات الجوت	١٥٧	-٥	-٩٧
٤٤	النصر لصناعة الزجاج والبللور	٨٣	-٤	١٣
٤٥	القاهرة العامة للمقاولات	٦٢٩	-٤	١٣٦
٤٦	المصرية للأحذية (باتا)	٢٨٠	٠	-١٦
٤٧	رمسيس لادارة المشروعات الزراعية	١٣٩	(١٣)	٩
٤٨	الأزياء الحديثة بنزايون	١٠٩٠	-١١	-٢٣٨
الاجمالي		٧٧٩٤٧	(٣٧٧٥)	(٢٨٤٥٣)

المصدر: وزارة معلومات قطاع الأعمال العام : نتائج أعمال شركات قطاع الأعمال العام

وفى ضوء التجربة السابقة لبيع الشركات للقطاع الخاص كان بيع الأراضى الصناعية للشركات هو مادة الهجوم والتجريح، لذلك يجب أن يطرح للنقاش منح حق انتفاع طويل الأجل للأراضى اللازمة للنشاط للشركات المقترح طرحها للقطاع الخاص لمدة تعادل عمر الشركة قابلة للتجديد تلقائياً طالما مد أجل الشركة وينتهي بانتهاء عمر الشركة أو تصفيتها ولايجوز للمنتفع نقل حق الانتفاع للغير الا بموافقة المالك (الدولة). ويجب ألايكون مقابل حق الانتفاع، إذا ما قبل هذا المبدأ، مبالغاً فيه لتشجيع المستثمرين علي شراء هذه الشركات وإحيائها، ويمكن الاحتكام إلي حق الانتفاع المقرر في أقرب مدينة صناعية جديدة، وكلما كان منخفضاً كلما كان جاذباً وكان أكثر فائدة للمجتمع وللدولة اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

يجب ألا يكون الهدف من بيع الأسهم والأصول للقطاع الخاص هو الحصول علي أعلي حصيلة، بل يكون الهدف هو ضمان استمرار الشركة وضمان تطويرها ونموها. لذلك يجب أن يكون أساس الترسية علي المستثمر المشتري هو البرنامج Business plan الذي يقدمه لتطوير الشركة، وقدرته علي تنفيذه، وتخصصه في مجال عمل الشركة المتقدم لها، ويكون هناك ضمانات لتنفيذ البرنامج، وشروط جزائية علي التقاعس في التنفيذ كفسخ العقد واسترداد الأصول ومصادرة التأمين، ونعتقد أن ذلك أجدي كثيراً وأنفع للمجتمع من مجرد حصيلة للبيع.

(٣) نقترح في حالة تبني هذه التوصيات، الحصول علي ضمانات بصورة ما، من السلطة التشريعية توفر لمن يقومون بتنفيذ هذا البرنامج الحماية من التشهير الإعلامي والمساءلات القضائية والسياسية طالما كانت الذمة المالية لمن ينفذون هذا البرنامج نظيفة وخالية من الكسب غير المشروع.

٥ – جدوى المقترحات المقدمة فى هذه الدراسة:

١/٥ الجدوى الاقتصادية والمالية:

لكى يتم قياس جدوى المقترحات المقدمة فى هذه الدراسة بدقة فإنه يلزم إعداد دراسة جدوى لإصلاح وتطوير كل شركة مقترح أن تبقى فى ملكية الدولة بصفة دائمة، وهذا غير متاح الأن ويحتاج إعداده إلى أشهر طويلة ربما تزيد عن أعوام. غير أن ذلك لا يمنع من تقديم مؤشرات

مبدئية توضح مدى جدوى تنفيذ هذه المقترحات. ولحساب هذه المؤشرات سنفترض أن النتائج المالية التى تحققت فى الشركات فى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ يمكن أن تتحقق فى السنوات القادمة وبالتالى سنعتبرها أساساً لحساب الجدوى المبدئية، وهو إفتراض يمكن قبوله خصوصاً وأن نتائج العامين الأخيرين كانت متقاربة، فى مجملها، وعلى هذا الأساس سنقدم مؤشرات للجدوى لبديلين (سيناريوهين):

١/١/٥ السيناريو الأول :

وهو سيناريو ساكن " ستاتيكى " ومتحفظ للغاية يفترض أن كل شىء يتعلق بأداء جميع الشركات سيبقى على حاله خلال السنوات الست القادمة فيما عدا أن الدولة سوف تحوّل (تبيع) الشركات الواردة فى الجداول (١١) و (١٢) و (١٣) و(١٤) وعددها ٧٠ شركة خلال ٥ سنوات بإنتظام (عدد متساو كل سنة) إلى القطاع الخاص ليتولى مسؤولية المحافظة عليها والإستثمار فى تنميتها وتطويرها وتحويلها إلى كيانات إقتصادية مستمرة ورابحة ونامية. ولا يفترض هذا السيناريو قيام الدولة بتطوير الشركات التى ستبقى فى ملكيتها وإنما فقط تحافظ على مقوماتها وأدائها الحالى. أى أن الدولة ستتخلص من معظم الخسائر من خلال نقل ملكية معظم الشركات التى تنتج منتجات متنافسة مع شركات القطاع الخاص المثيلة ومع الواردات من نفس السلع، وهى شركات فى جملتها خاسرة خسراناً مبيناً، وتستبقى الدولة الشركات ذات الطبيعة الإحتكارية وشبه الإحتكارية وتبقي الشركات التى تنتج منتجات لها إعتبار إجتماعى وأمنى، وتحافظ فقط على بقاء وأداء هذه الشركات دون تنمية أو تطوير. ويوضح الجدول رقم (١٦) نتائج هذا السيناريو من الناحية المالية مقاساً بحجم الأرباح وحقوق الملكية والعائد على حقوق الملكية. ويتبين من الجدول المشار إليه أن حجم العائد (سطر رقم ٥ بالجدول) يتدرج من خسائر قدرها ١٤٤٣ مليون جنيه فى السنة الأولى، ثم يتدرج فى الأرباح من ١٦٠ مليون جنيه فى السنة التالية إلى ٣٤٨٦ مليون جنيه أرباح فى السنة السادسة. والعائد على حقوق الملكية يتدرج من سالب فى السنة الأولى إلى نحو ١٢ % فى السنة السادسة.

٢/١/٥ السيناريو الثانى:

وهو سيناريو " ديناميكى متحفظ " مبنى فى حساباته على نتائج أعمال الشركات فى عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ويفترض أن الدولة سوف تنقل إلى القطاع الخاص (بالبيع) الشركات الواردة فى الجداول (١١) و (١٢) و(١٣) و (١٤)، بالتدريج مثل السيناريو الأول، وتجرى إصلاحاً وتطويراً عميقين للشركات المستبقاه فى ملكية الدولة ويتم تمويل الاستثمارات التى يتطلبها هذا التطوير العميق من الموارد الذاتية للشركات الرابحة دون اللجوء إلي الموازنة العامة أو الاقتراض من البنوك وما يستتبعه من زيادة أعباء الفوائد، وبذلك تتحول الشركات الخاسرة و الرابحة هامشياً من الشركات المستبقاة إلى شركات تحقق أرباحاً بنسبة ٥% فقط من حقوق الملكية بإعتبار أن لها دوراً إجتماعياً. وتحقق الدولة في إطار هذا السيناريو عائداً مستداماً على حقوق الملكية من الشركات ذات الأنشطة الإحتكارية ويبدأ هذا العائد من نحو ١١.٨% (٣٤٨٦ ÷٢٩٦٣٩ مليون جنيه) هو المحقق في بداية تطبيق السيناريو الثاني ويزيد ابتداء من السنة الأولى ليبلغ ١.٨% من حقوق الملكية ليصل إلى ٢٣.٨% فى السنة السادسة (وهي أهداف متحفظه ومتواضعة للغاية).

جدول رقم (١٥)

مؤشرات الجدوي المالية للمقترحات المقدمة في هذه الدراسة

سيناريو رقم (١) "ستاتيكي متحفظ "

م		الوضع الحالي ٢٠١٥/١٤	السنة (١)	السنة (٢)	السنة (٣)	السنة (٤)	السنة (٥)	السنة (٦)
١	صافي أرباح الشركات الإحتكارية المقترح بقاؤها بصفة دائمة في ملكية الدولة الواردة بالجدول (٩) و(١٠) و(١١)	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٤٨٦
٢	صافي (خسائر) الشركات المقترح بقاؤها في ملكية الدولة لمدة لا تزيد عن ٤سنوات والواردة بالجداول (١٢) و(١٣)و(١٤)	-١١٥٤	-١١٥٤	-١١٥٤	-١١٥٤	-٥٧٧	-٥٧٧	-
٣	صافي (خسائر) الشركات المقترح نقل ملكيتها للقطاع الخاص في أسرع وقت والواردة بالجدول رقم (١٥)	-٣٧٧٥	-٢١٧٢	-١٤٤٨	-٧٢٤	-٧٢٤	-	-
٤	صافي خسائر الشركات التي سيتم نقلها بالبيع إلي القطاع الخاص (٢+٣)	-٤٩٢٩	-٣٣٢٦	-٢٦٠٢	-١٨٧٨	-١٣٠١	-٥٧٧	-
٥	صافي الربح الذي تحققه الدولة من ملكيتها لشركات قطاع الأعمال العام (١-٤)	-١٤٤٣	١٦٠	٨٨٤	١٦٠٨	٢١٨٥	٢٩٠٩	٣٤٨٦
٦	صافي حقوق الملكية في الشركات التي ستبقي دائما في ملكية الدولة	٢٤٠٢٢	٢٤١٠٢	٢٤٥٤٤	٢٥٣٤٨	٢٦٤٤١	٢٧٨٩٦	٢٩٦٣٩

٧	صافي حقوق الملكية في الشركات التي سيتم نقل ملكيتها للقطاع الخاص	– ٢٩٦٧٩	– ٢٠٧٥٤	– ١٥٥٦٦	– ١٠٣٧٨	– ٥١٨٩	– ٥١٨٩	–
٨	صافي حقوق الملكية في جميع شركات قطاع الأعمال العام	– ٥٦٥٧	٣٣٤٨	٨٩٧٨	١٤٩٧٠	٢١٢٥٢	٢٢٧٠٧	٢٩٦٣٩
٩	العائد حقوق الملكية (٥) ÷ (٨)	سالب	%٤،٨	% ٩،٨	% ١٠،٧	% ١٠،٣	% ١٢،٨	١١،٨

المصدر : الجداول أرقام ١٠و ١١ و ١٢و ١٣ و ١٤.

وتوضح المؤشرات الواردة في الجدول رقم (١٦) أن تنفيذ هذه التوصيات سيحقق بدرجة عاليه الأهداف السته الرئيسية التي أوردناها في١/٤:

جدول رقم (١٦)
مؤشرات الجدوي المالية للمقترحات المقدمة في هذا التقرير
سيناريو رقم (٢) " ديناميكي " متحفظ

مليون جنيه

م		الوضع الحالي	سنة (١)	سنة (٢)	سنة (٣)	سنة (٤)	سنة (٥)	سنة (٦)
١	صافي أرباح الشركات ذات الطبيعة الاحتكارية وشبه الإحتكارية	٣٤٨٦	٣٤٨٦	٣٦٧٥	٤٢٨٥	٤٩٨٣	٥٧٩٢	٦٧٢٤
٢	صافي أرباح الشركات المتنافسة التي ستبقي مع الدولة	٢٦٤	٢٦٤	٢٧٧	٢٩١	٣٠٦	٣٢١	٣٣٧
٣	صافي ارباح الشركات التي ستبقي في ملكية الدولة (١+٢)	٣٧٥٠	٣٧٥٠	٣٩٥٢	٤٥٧٦	٥٢٨٩	٦١١٣	٧٠٦١
٤	صافي خسائر الشركات التي سيتم نقلها بالتدريج الي القطاع الخاص	-٤٩٢٩	-٣٣٢٦	-٢٦٠٢	-١٨٧٨	-١٣٠١	-٥٧٧	—
٥	صافي الربح الذي تحققه الدولة من قطاع الأعمال العام طبقا لهذا السيناريو (٣-٤)	-١١٧٩	٤٢٤	١٣٥٠	٢٦٩٨	٣٩٨٨	٥٥٣٦	٧٠٦١
٦	حقوق الملكية في الشركات التى ستبقى فى نهاية البرنامج في ملكية الدولة	٢٤٠٢٢	٢٤١٠٢	٢٤٥٤٤	٢٥٣٤٨	٢٦٤٤١	٢٧٨٩٦	٢٩٦٣٩
٧	العائد علي حقوق الملكية	سالب	%٨،١	%٥،٥	%٦،١٠	%١،١٥	%٨،١٩	%٨،٢٣

المصدر : الجداول أرقام ٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥.

١ – سيحقق تنفيذ هذا السيناريو عائداً مقبولاً علي حقوق الدولة في ملكية هذه الشركات من عائد صافي سالب الآن الي ٨،٢٣ % بعد ٦ سنوات. ويقدر العائد المالى طبقاً لهذا السيناريو بمبلغ

٧.٠٦ مليار جنيه والعائد الاقتصادى الصافي لهذا السيناريو بمبلغ ٨.٢٤٠ مليار جنيه (٧٠٦٠ مليون جنيه + ١١٧٩ مليون جنيه خسائر السنة الأولى) بالمقارنة بالعائد السالب حالياً.

٢ – سيرفع الحقوق التي تملكها الدولة في شركات قطاع الأعمال العام من نحو ٥.٦ مليار جنيه (سالب) حالياً إلي نحو ٣٠ مليار جنيه بالموجب في نهاية ٦ سنوات من الآن.

٣ – سيؤدى إلى المحافظة على الكيانات الإقتصادية للمجتمع وعلى عمالتها الموظفة بها وعلى إنتاجها وصادراتها وذلك للشركات التى ستباع للقطاع الخاص أو التى تبقى فى يد الدولة على حد سواء.

٤ – سيحافظ علي ملكية الدولة في الشركات التي تحقق أهدافاً مالية واجتماعية وأمنية.

٥ – سيزيد مصداقية الدولة في تبنيها لسياسة اقتصاد السوق الحر.

٦ – سيعتبر أبلغ رسالة طمأنة إلي المستثمرين المصريين والعرب والأجانب وسيعمل علي جذب الأستثمار الأجنبي المباشر بقوة في مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد المصري ويحتاج إلي تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات بقوة.

٧ – سيبعث تطبيق هذا البرنامج برسالة إيجابية قوية للغاية إلي المنظمات والمؤسسات المالية الدولية وسيكون داعماً قوياً لأي برنامج إصلاح اقتصادي تقدمه الحكومة للنهوض بالاقتصاد المصري في المرحلة الحالية.

٢/٥ الجدوي الاجتماعية

سيتم من خلال هذا البرنامج المحافظة علي الشركات التي تبيع سلعاً وخدمات لمحدودي الدخل (الدواء، الملح، نقل الركاب بين الأقاليم) وكذلك المحافظة علي الأصول التاريخية (الفنادق التاريخية) وبعض الشركات ذات الصلة بالأثار (الصوت والضوء) والمحافظة علي العمالة الموظفة في جميع شركات قطاع الأعمال العام سواء الشركات التي ستنتقل الي القطاع الخاص أو التي تبقي في ملكية الدولة بدلاً من الوضع الحالي الذي يحمل تهديداً خطيراً لكافة العاملين بهذه الشركات (فيما عدا الشركات التي تمارس أنشطة احتكارية وهي قليلة).